مجلة المجمع العلمي

المستويات اللغوية في النص
إعادة توصيف في ضوء الدرس اللساني الحديث

الدكتورة هدى محمد صالح الحديثي
كلية الدراسات الإسلامية والعربية ــ دبي

الملخـــص :

يتعرض البحث لاعادة وصف المستويين التركيبي والدلالي ولعدم تمكن التوفيق بين الثوابت اللغوية العربية ومصطلحات المنهج اللساني ، ومن خلال ذلك عالجت الباحثة موضوعها مشيرة الى أسس البحث اللساني العربي وهو المعيارية والوصفية محاولة ايجاد هيكل بنيوي لوصف اللغة العربية .

المقدمـــة :

تُعَدُّ الجملة أكبر وحدة لغوية ؛ وبترابطها المتتالي مع غيرك من الجمل تتشكل هيكلية النص الذي هو بنية أعلى من الجملة ، يقوم على مجموعة من العلاقات بين مكوناته المعجمية والتركيبية والدلالية مشكِّلا منظومة متكاملة يكون فيها كل مقطع لساني حلقة بين الأشياء والوقائع والمرموز إليها ، والمتقبل لذلك المقطع (المتلقي) ، هذه العلاقة ليست عفوية أو اعتباطية وإنما هي علاقة ناتجة من عقد مزدوج بين ضغوط الدلالة من الرصيد المعجمي وضغوط الإبلاغ القائمة على التسليم بمجموعة من القوانين الضابطة لتركيب مقاطع الكلام ، فهي ليست عملية رصف للكلمات المأخوذة من المعجم مباشرة بل ان المنشئ بقدرته اللغوية وحسه بمعرفة معاني الكلمات هو الذي يتحكم بطريقة استعمال إمكانات

اللغة المتاحة للتعبير على وفق معيار الموقف أو المقام ، إلى جانب مراعاته ضوابط اللغة وقواعدها . ومن خلال ذلك يتحول النص إلى بنية لسانية تنسجم فيها الوظائف التركيبية والبلاغية المرتبطة بأثر النص في المتلقي لتشكل نسقا مرتبطا بالفعل لتواصلي ، آخذا بعين الاعتبار الاتساق المعجمي القائم على مبدأي التكرير والنظام .

وقد حاول اللسانيون العرب إيجاد هيكل بنيوي لدراسة اللغة اعتمدوا فيه على النظرية اللسانية الغربية واتخذوا من العربية الفصحى حيزا لدراستهم خططوا من خلاله تقسيما إجرائيا منهجيا للغة قائم على ثلاثة مستويات : المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي معتمدين اتجاها توفيقيا في دراساتهم . ولو نظرنا إلى جهود اللسانيين العرب لوجدنا ارتباطا كبيرا بينها وبين النظرية اللسانية الغربية وقد ترتب على ذلك توجيه نقدهم للنظرية النحوية العربية من حيث النظام المعتمد في وصف اللغة أولا ثم تقديم تلك النظرية الغربية التي بنت عليها وجودها من خلال الدعوة إلى (الوصفية) التي هي نتاج محض لهذه النظرية الغربية ثانيا – وقد نتج عن ذلك كله الدعوة إلى إعادة النظر في منهجية اللغة العربية وطريقة تناولها ، ولعل التقسيم الثلاثي للمستويات اللغوية الذي تبنته النظرية الغربية قد ظهر جليا في تبني تمام حسّان إيّاه لأنه يعتقد جازما أن كُل دراسة لغوية في كل لغات العالم لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ، وهذا لا يستبعد المبحث الدلالي من دراسات اللسانيين العرب لكنهم ربطوه بوظيفة اللغة ولهم أن يجعلوه مستوى مستقلا من مستويات اللغة .

وقد ارتبطت اللسانيات العربية ارتباطا مباشرا بالنظرية اللسانية الغربية ، لكننا نجد علماءنا حين يؤلفون في اللسانيات يكتبون مصنفات في نقد النحو وإعادة وصف اللغة العربية القديمة من دون أن يتنبهوا إلى أنهم يلزمهم معالجة لغتهم العربية معالجة معاصرة ، مما حدا بهم إلى ضرورة البحث عن هيكل بنيوي لدراسة اللغة العربية معتمدين بذلك على مقولات من النظرية اللسانية الغربية من دون أن يراعوا النتائج السلبية التي تتولد عن ذلك لكنهم على الرغم من ذلك كله انتهى الأمر بهم إلى اختيار العربية الفصحى ميدانا للبحث الألسني ، ولعل اعتماده المستويات اللغوية الثلاثة في دراسة النصوص (الصوتي والصرفي والتركيبي) يمثل أول خطوة منهجية أفلح فيها اللسانيون العرب ، وهذا التقسيم الثلاثي فيه شمولية تتسع للبحث الألسني الذي توسعت فيه مستوياتهم عن بعض آخر من ألسنيي العرب فعند ريمون طحّان على سبيل المثال كانت المستويات اللغوية ستة أُضيف إليها المستوى المعجمي أو اللغوي والمستوى الجملي ومستوى الأساليب [1] ، إلى جانب ذلك فإن عددا من اللسانيين العرب لم يجعلوا الدلالة مستوى من مستويات اللغة بل يعدون اللغة جهازا شكليا يعمل بآلية مستقلة عن وظيفته الدلالية .

وإذا بحثنا في دراستنا اللغوية فيمكننا المقاربة بين المصطلح اللساني ومفهوم علم اللغة عند العرب ، وتنوع اللسان العربي يعني تنوع لهجات القبائل العربية ، وقد استعمل القرآن الكريم لفظة (لسان) بمعنى لغة كما في قوله تعالى : { وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ

---

[1] ينظر : الألسنية العربية 1/ 21- 25 .

لِيُبَيِّنَ لَهُمْ }[2] فعلم اللغة يقابل اللسانيات ، وقد أخذ هذا العلم حقه الواسع في دراسات علمائنا الذين أبدعوا في التفسير والتعليل والوصف والتقعيد ، وهذا كله معروف بالنشاط الألسني وإن لم يطلقوا عليه المصطلح نفسه ؛ على أن في إشارات الفارابي (ت 337هـ) أدلة دامغة على ماهية المصطلح اللساني نفسه حين يقول : ((علم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظمى :

علم الألفاظ المفردة وعلم الألفاظ المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة ، وقوانين الألفاظ عندما تكون مركبة ، وقوانين تصحيح الكتابة ، وقوانين تصحيح القراءة وقوانين الأشعار))[3] مختصرا علم اللسان في ضربين أساسيين هما : حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما ، وعلم ما يدل عليه شيء منها ، والآخر : علم قوانين تلك الألفاظ ، وجملة ذلك كله عند الفارابي يقابله في المصطلح اللساني الحديث علومٌ كالمعجمية Lexicology والصرف Morphology والشعرية Poetics ، والتركيب Syntactic ، وهذا جميعه يشكل محور الدراسات اللغوية العربية والغربية على حد سواء ، وما يؤيد ذلك ويثبت امتداده في الدرس اللغوي العربي القديم مقولة ابن خلدون في مقدمته التي جعل لها فصلا تناول فيه علوم اللسان العربي وأركانه وهي أربعة عنده : اللغة والنحو والبيان والأدب [4]، وقد حرص العرب على حفظ اللسان العربي من خلال وضع القواعد

---

[2] سورة إبراهيم ، الآية (4) .

[3] إحصاء العلوم ، ص57-59 . وينظر : أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة ، ص2 .

[4] ينظر : مقدمة ابن خلدون 1/ 453 .

والقوانين اللغوية تلك القوانين التي إن حاد عنها العربي انحرف عن وجهة اللغة العربية الفصيحة فكان المنهج الوصفي هو المنهج المتّبع في الدرس اللغوي العربي القديم جامعا بين النصوص اللغوية وناظرا فيها مستقريا تراكيبها مميزا ما بينها من علاقات ثم تصنيفها إلى مجاميع لغوية وأبواب نحوية كباب الفاعل وباب المفعول و ... الخ باعتبار أن اللغة هي الوسيلة التي يوصل بواسطتها الإنسان أفكاره إلى الآخرين ، وقديما أدركوا اجتماعية اللغة ، فالنطق اللساني مركب من حروف تلتئم لتكون كلمات تدخل في تراكيب يتكون منها النص أو الخطاب ليحمل معنى مفهوما وقد أشار الشهرستاني إلى هذه الدائرة اللغوية المغلفة بقوله : ((ان كل الحروف والكلمات محالها اللسان وكل المعاني أو المفهومات محالها الجنان وبمجموع الأمرين سمي الإنسان ناطقا ومتكلما حتى لو وجدت اللسانية منه دون المعاني الجنانية لسمي مجنونا لا متكلما إلا بالمجاز ولو وجدت المعاني الجنانية منه دون الألفاظ اللسانية سمي مفكرا لا متكلما إلا بالمجاز))[5] مشيرا إلى ارتباط اللغة بالفكر أو العقل ارتباطا لا يمكن لأحدهما وجود معقول بدون الآخر ، وهذا ما أشار إليه ديكارت ، فاللغة عنده هي التي تميز الإنسان عن سائر الحيوان ، ومنطوقية اللغة عند الإنسان تمييزا له عن الحيوان تستند إلى ركيزتين أساسيتين هما : ممارسة التفكير وممارسة الحياة الإجتماعية ، فضلا عن انها سبيل الكشف عن النفس والآخر والكون .[6]

---

[5] نهاية الإقدام في علم الكلام ، ص285–286 .

[6] ينظر : علم اللغة العام / توفي الشاهين 14 .

وهذه الإشارات الغربية ليست بعيدة عن علمائها فقديما ربط عبد القاهر الجرجاني بين العقل واللغة بقوله : ((ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق ، بل ان تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل وكيف يتصور ان يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق))[7] فهذه العلاقة بين الفكر واللغة تهدف إلى إبراز المعنى المراد لأن اللغة نظام لربط الكلمات على وفق مقتضيات دلالتها العقلية [8]، وهذه الإشارات من أبرز ما تميزت به جهود علمائنا من إشارات إلى النشاط العقلي عند العرب ، إلى جانب ما وضعوه من علل نحوية وقوانين في علم الإعراب وما للعامل اللفظي والمعنوي من أثر في دلالة النص ، إلى جانب إشاراتهم إلى امتلاك الإنسان كفاية لغوية عامة تمكنه من تعلم لغة أخرى غير لغته الأم وهذا ما أشار إليه ابن جني حين أقرّ بوجود قوانين مشتركة متشابكة بين اللغات ليؤكد أن ((العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإنّ قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد من تبنيهم على أحوالها لاشتراك العلوم اللغوي واشتباكها وترامیها إلى الغاية الجامعة لمعانيها)) [9] أما العرب فقدرتهم على الاكتساب اللغوي في رأي ابن جني مختلفة فيقول : ((واعلم أنّ العرب يختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة يكره ، فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة ، ومنهم من

---

[7] دلائل الإعجاز ص95 .

[8] ينظر : تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام ، ص28 – 29 .

[9] الخصائص 244/1 .

إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به ووجدت في كلامه)) [10]

وفي هذه النصوص وما يشبهها إشارة واضحة إلى معرفة علمائنا بما يسمى بـــ ((الكليات اللغوية التي أشار إليها تشوميسكي [11] في نظرية التحويلية وهي عنده على ثلاثة أنواع : الكليات الجوهرية والكليات الصورية والكليات التنظيمية ، فأما الجوهرية فهي اشتراك اللغات عامة باحتوائها على فئات الاسم والفعل والحرف ، وأما الصورية فتشمل القوانين المشتركة بين اللغات وأما التنظيمية فتظهر الطريقة التي تترتب بها قواعد كل مستوى من مستويات اللغة وتحدد تداخل العلاقات فيما بين هذه القواعد كما انها ترتب إجراء القوانين في كل مستوى قياسا إلى المستوى الآخر وإلى قوانين من نوع آخر .

ولكن هذا الاشتراك المعرفي في الكليات بين اللغات لا يعني تطابقا تاما أما معرفة أوجه الاختلاف وخصوصية كل لغة عن الأخرى فإن ذلك مهمة عالم اللسانيات إذ عليه أن يكتشف المشترك بين اللغات ، وما يميز كل لغة عن الأخرى ، على الرغم من الاشتراك في المستوى الظاهري من اللغة ، إلا أن المستوى العميق لها يشير إلى اختلاف بعض الضوابط والقواعد الكلية بين جميع اللغات .

ان هذه الكليات اللغوية الثلاث هي ذاتها الصورة اللغوية أو المستويات اللغوية التي من خلالها انطلق اللسانيون العرب في دراسة النص فمثلا الصورة السميوتركيبية تفترض وجود نموذج نحوي يمثل معيارية لغة ما ، والصورة السميوتداولية تفترض حضور نموذج

---

[10] المصدر نفسه 384/1 .

[11] ينظر : الألسنة ولغة الطفل العربي ، ص141 ، والمبادئ والأعلام ، ص264 .

تواصلي ، والصورة السميودلالية تفترض حضور نموذج للواقع ؛ وبموجب هذه الصور الثلاث تتم العملية اللسانية وتتجسد إلى الواقع بكونها أأنماطا تحويلية ، فيتحول المعيار اللساني الأولي (النحوي) في بعض المواقع من النص إلى معيار دلالي ، وهكذا يمكن أن يقع تحويل وانزياح في النص على مستوياته الثلاثة : انزياح في التداول بين الدليل والمرسل والمتلقي ، وانزياح في الدلالة أي في العلاقة بين الدليل والواقع وانزياح بين الدلائل جميعا .

وجميع تلك الإشارات تعد مشتركا لغوية فكل إنسان يمتلك نواميس كلية تمكنه من استعمال ملكته اللغوية التي زودته بها بيئته التي يعيش فيها ، وقد أشار علماؤنا القدامى إلى ذلك مما يدلل على وجود جذور تاريخية للمنهج اللساني ، فالنصوص العربية القديمة في دراسات علماء اللغة تشير إلى معرفة العرب بمستويات الأبنية واعتبار البنية الذهنية أصل كل بنية منطوقة ، وان هذه الأخيرة لا يلفظها الفم قبل صياغة يقبلها النظام النحوي ، ولعل أسس عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم قد اختصرت كل ذلك ، فضلا عن دراسات علماء آخرين سبقوه أو تبعوه معتمدين أسسه ، فنظرية المعنى عنده تقوم أساسا على الربط بين المعنى ومدلوله الأول ثم كيف ينتقل من المعنى الأول إلى معنى ثان عن طريق المعقول ، وهكذا في إشاراته إلى العلاقات السياقية من خلال التركيب والاستبدالية من خلال المجاز والإيقاعية من خلال مذاقات الحروف . لذا نقول من الضروري في أي جهد ألسني لأية لغة ، معرفة مكثفة لمعطيات اللغة المدروسة نفسها والإحاطة بكل أصولها ومفاهيمها آخذين بعين الاعتبار أن الفرضية الأساس في دراسة أية لغة يجب أن تقوم على معادلات وخطوات

لجملة أمور أشار إليها العرب بأن تأتي بألفاظ تعبر عن معان في الذهن فتقدم شرارة العلاقة بين هذه الألفاظ لتوصل المعنى المراد . ولا شك أن أية لغة مهما كان جنسها لا تتمثل إلا من خلال مفرداتها المنتظمة في تراكيب ، وهذه التراكيب هي محور الفائدة التي يتوخاها المتلقي [12] ، وهذا هو المستوى الجمالي للنص ، آخذين بعين الاعتبار أن النص مجموعة تراكيب وأشكال نحوية تتحدد هيئاتها من تنوع ارتباطات المفردات الداخلة في تكوينها ، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني من خلال تشبيه عملية إنشاء النص بصياغة قطعة من الذهب أو الفضة أطلق عليها عملية الصياغة في قوله : ((واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة ... فتتحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان ...))[13] ، أي ان النص القائم على تعدد الجمل إنما يرتكز أساسا على الجملة باعتبارها أصغر نسق في داخل النص ، وهذا النسق اللغوي يمثل خيطا يربط بين مجموعة من الأجزاء يقوم التركيب فيها بوظيفة هامة هي تحديد الكيفية التي تترابط عليها هذه الأجزاء [14] ، وجميع هذه الأجزاء تتوافر فيها علاقات تمثل تلازما يشير إلى المعنى الواحد الممثل للنص كليا .

---

[12] ينظر : معجم علم اللغة النظري الدكتور محمد علي الخولي ، ص157 .

[13] دلائل الإعجاز ، ص370 – 371 .

[14] ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، منهج وتطبيق – خليل عمايرة ، ص99 ، وكذلك ينظر : البنية التحتية بين عبد القاهر وتشومسكي ، مجمع أقلام 1983م .

ومما يستدعي تنوع الأشكال اللغوية في داخل ذلك النص إنما هي الحاجة أو القصد ، فعلى سبيل المثال هناك أسماء تسبق بأداة تعريف ، أو أداة تنكير أو لا تسبق بإحداهما وهناك ضمائر وأسماء إشارة تحل محل الاسم الظاهر وهناك أفعال لازمة وأخرى متعدية ... الخ بحيث ان كل شكل من هذه الأشكال اللغوية يجب أن يملأ بكلمات مناسبة تؤدي إلى تناسب الأنساق اللغوية على اختلاف أنواعها داخل الوحدة اللغوية الكبرى (النص)[15]الذي ترصد من خلال صورته النهائية جميع الخواص الشكلية التي تصيب الجملة وتصفها بدقة[16] ؛ وهذا ما يمكن أن يعد منطلقا للأسلوبية التركيبية التي هي فرع من البحث الألسني الحديث ، قائمة في أساسها على مجموعة من العلاقات داخل بنية التركيب النحوي ، وهي وحدات معنوية صغرى تبنى على علاقات توزيعية [17] تتخذ من النص ركيزة للوصول إلى قيمتها التعبيرية عن طريق حركيتها ومتغيراتها ، حيث يمثل قصد المتكلم الأساس في حركية المفردة اللغوية وعملية اختيارها ؛ وليس شرطا أن يكون المعنى المقصود متحققا من عمدة التركيب المسمى بالمسند والمسند إليه بل قد يكون الجار والمجرور أو أي عنصر لغوية ليس بمسند أو مسند إليه في اصطلاح النحاة ، كالجار

---

[15] ينظر : مبادئ علم الأسلوب العربي / شكري عياد ، ص52 .

[16] ينظر : جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم ، الدكتور محمد عبد المطلب ، ص153 – 159 .

[17] ينظر : أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث – الدكتور توفيق الزيدي ، ص140 .

والمجرور والظرف ... الخ وهي المتعلقات في اصطلاح البلاغيين ، هو بيت القصيد بؤرة التركيب ، معنى ذلك إن عملية الاختيار لبناء النص هي عملية خلق للمعنى في الوقت نفسه ، فقيمة المفردة في حركيتها وقيمتها المعنوية في داخل النص لا في موقعها الإعرابي ، وعليه يجب أن نميز بين حركة اللفظة التي تخرق الثوابت النحوية المحققة لغرض أسلوبي يثير انتباه المتلقي ويحظى بقبوله ، وبين حركة اللفظة التي تخرق الثوابت النحوية لتشوش ترتيب التركيب وتفقد النص قيمته المعنوية المطلوبة فيرفضها المتلقي ؛ واختيار طريقة ما في التعبير وتفضيلها على أخرى يعد مؤشرا أسلوبيا لبنية التركيب لكونها تقدم نموذجا لفهم حاجات المتكلم في التعبير عن ذاته ، فتعدد طرق الاستدلال في داخل النص وتنوع أساليبه يمنحه خصائص إبداعية تعد ركيزة تثير انتباه المتلقي وتبلغه حاجات المتكلم ومقاصده ؛ ولا يتم ذلك إلا باعتماد المتغير الألسني في ترتيب الكلمة وموقعها في بنية التركيب من خلال خرقه الثوابت النحوية في تلك البنية عن طريق التقديم والتأخير مثلا أو تغيير العلاقة الإعرابية أو الاستبدال بين الصيغ على مستوى التركيب وعلى مستوى المعاني (الاستعارة والكناية والتشبيه ... الخ) ؛ هذا أولا ، وثانيا : أن تخضع تلك الخروقات إلى ما يسوغها ضمن الثوابت الكلامية المتعارف عليها في كل لغة ، لكي يصل المتكلم في نصّه اللغوي ــ بعد مراعاة هذه الأعراف الكلامية ــ إلى ما يحقق نفعية الخطاب اللغوي ليصبح النص ناطقا بجماليات تلك اللغة ولسان حالها ، وسمات بنياتها [خصائصها الألسنية] التي تتميز بها تراكيب بعينها عن سواها .

وقد أقتضى المنطق اللغوي أن تختلف طرائق اختيار المفردات وتعلقها ببعضها ، وذلك لأن النص من خلال جمله وتراكيبه سيكون الوسيلة التي تنقل للمخاطب معلومة يجهلها[18] ؛ ولا نعني بذلك أن قيمة النص تنحصر في نفعيته الإخبارية من خلال صحة التركيب النحوي ومطابقته للثوابت اللغوية أو مخالفتها مخالفة تسوغ قبوله كلاميا ؛ بل ان قيمته تتجاوز النفعية الإخبارية إلى الجمالية الفنية المثيرة انتباه المتلقي ، فالنص لا يلقى استحسانا إلا إذا تطابق غرض المتكلم مع حاجة المتلقي ليحقق بذلك مبدأ إلابلاغية والبلاغية في الوقت نفسه من خلال مستويين ؛ أولهما : بنائي توزيعي للمفردات على وفق مواقعها ؛ وثانيهما : دلالي سياقي ينطلق من الرتبة إلى الوظيفة الجمالية ؛ لأن النص ما هو إلا صور لفظية للأفكار اعتمادا على صياغة مجموعة من الجمل في قالب واحد يمثل هوية النص ، من منطلق كون الجملة تعبيرا لغويا عن قضية كما عرفها ادوارد سابير ؛ والتقى به معه فندريس [19] إذ عدَّها الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات ... وبعضُها يتكون من كلمة واحدة : تعال ولا ، ووأسفاه وصفه ، فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه ، وهو مفهوم الجملة عند العرب والغرب وهي ما كان يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

ومن خلال رصد العلاقات اللغوية المتنامية في داخل النص ، فإن ذلك سيفضي إلى إيقاع شبكة من العلاقات المعتمدة على أنساق قد تكرر ،

---

[18] ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، الدكتور عبده الراجحي ، ص35 .

[19] ينظر : اللغة / فندريس ص101 .

وصور جمالية تؤلف شكلا مميزا يتمحور حوله النص ، يكون مفتاحا لرموز العمل الإبداعي بحيث يتجاوز مرحلة التعامل مع الصورة الإبداعية باعتبارها كيانا مستقلا في داخل النص أو ظاهرة فردية مجردة تطفو على السطح الى تشكيلة متناسقة في محاورها المختلفة لتعطي النص قيمته الفنية بعد اختراقه من داخله ، وصولا إلى علاقاته الداخلية .

وهذه الاختراقات هي أساس التحليل الألسني للنص والتي لا يمكن التعامل معها بتجرد وإنما يكون الرصيد التراثي أساسا في فهمها وتوظيفها بحيث يمكن عقد مصالحة قديما وحديث هذه الدراسات او مزاوجتها ، ليبقى النص كائنا حيا يمد يد الوصل بين الأطراف جميعها على اختلاف اتجاهاتها وتنوع مشاربها . ولعل مثل هذه المزاوجة بين ما هو قديم [الموضوع اللغوي العربي] والمنهج المستعار [الحداثة وآفاقها] قد فتح الباب واسعا أمام تيار تطبيقي خالص ، أفلح فيه بعضهم حين كان وسطيا انطلق من تراثه إلى الحداثة على وفق مقاربات منهجية ورؤى معرفية مشتركة بين اللغات جميعا ، إذ فشل بعضهم الآخر حين انحرف عن الجادة متنكرا لكل قديم متهما إياه بالعقم لم يجد فيه طائلا ، وهذا ما دعا إلى إعادة النظر في بعض الدراسات اللغوية ، تمثل ذلك في مشروع البحث اللساني العربي الصحيح القائم على مقاربات منهجية بين القديم والجديد مدركا أن الدرس العلمي للظاهرة اللغوية يجب أن يمثل إنجازا معرفيا يحسب لنا وليس علينا ، وسبيل ذلك يتجسد في الارتكاز على مقوماتنا اللغوية (ثوابت اللغة ومتغيراتها عند علمائنا القدامى) والاستفادة من توظيفها وإذابتها في بوتقة الحصيلة اللسانية وبذلك تنقل جهود علمائنا اللغوية

القديمة منها والمعاصرة إلى دائرة الوعي اللساني الذي تتناغم فيه الموضوعات والمنهج تناغما يحافظ فيه على خصوصيتنا اللغوية ويأخذ بأيدينا حيث تواصلية المعرفة واجتماعية اللغة وبذلك تكون خارجا دائرة المنهج الواحد لكن ضمن دائرة تداخل وجهات النظر وتباينها أخذا وعطاء ، فنكون توفيقيين في الرؤى والمنهج وبذلك لا ننكر غربية المنهج اللساني من حيث مسمياته ومصطلحاته الإجرائية ورؤى فكرية مثلث وجود تلك الأمم بشكل لا يتعارض مع خوضنا غمار هذا المجال الغربي والتسلح بثقافة لسانية [ألسنية] متينة قبل تبني أي منهج حديث ، من خلال معرفة القواعد الكلية وخصائص اللغات وأوجه التشابه والاختلاف بينها لتهيئة الأدوات التي تُمكِّن لمستعمل اللغة بها الانتقال من معرفة غير واعية إلى معرفة واعية بحيث يصل إلى إمكانية تحليل المكونات الأساسية والروابط التي بواسطتها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللغوية في كل لغة كما ينبغي .

لأن غايتنا من اللغة ألا تنفصل مكوناتها النصيّة عن وظيفتها الابلاغية والبلاغة حقا ، بل نريد أن يتحقق تَفاعل بين العناصر اللغوية في داخل النص ، ليعطي أثره في سياق مقالي أو خارج المنطوق أو المكتوب ، لأن النص مجموعة او يُحقِّقَ تفاعلا عناصر لغوية مرتبطة تواصليّا بسياق المقام تكتفي جملة بذاتها في إبراز تعالق عناصرها من خلال الارتكاز إلى الوظائف والمقاصد اللغوية التي اعتمدها من كليات تلك اللغة واستثمار الإمكانات اللغوية في المخزون الذهني وذات المتلقي تمثل استحضارا لحالته الإدراكية والثقافية كي يظهر النص على أنه نتاج مؤثر يمثل مجموعة عناصر بنائية جعلت منه كلا متكاملا بعيدا عن منطق الخطأ

والصواب ، وهذا ما أشار إليه سيبويه في تقسيمه الكلام إلى مستقيم وقبيح وحسن و.... الخ وتبعه الجرجاني في دلائلهِ وتفاوت المنشئين وقدراتهم التأثيرية في المتلقي ، ليجسد بذلك قيمة التقاليد البلاغية التي تؤدي دورا مؤثرا في بناء العبارة فنيا متعاونة مع مباحث النحو واللغة تجسيدا ينتقل بالنص من معياريته النحوية إلى وظيفته الدلالية فتكون المعاني بإزاء الألفاظ أساسا في تشكيل صورة النص في سياقه الدلالي المميز، لأن النص ليس إلا مجموعة جمل يضمها سياق تكونه بنى لغوية هي لبنة النص في طابعها النسقي بكل ما يعرض له من مقومات لغوية ، فتنتقل الثوابت النحوية بكل حقائقها التحويلية إلى منطقيته الأدبية من خلال مراعاة معيار التحكم في العلاقات في داخل النظام اللغوي المستقر في الذهن منتظم العلاقات في القدرة الكافية المنبثقة عن منطق العقل ، ومراعاة أحكام العلاقات النحوية واعتبارها أساسا في إنشاء النص يجنب الناتج الدلالي أن يكون تراجعيا بتصريفه الدوال إلى أشتات معجمية لا قيمة لها ، فإذا روعي ذلك تحول إلى نسق إبداعي خارجي لحركة ذهنية داخلية تحولا يراعي فيه ثنائية المتكلم والمتلقي ، لأن ذات المتلقي تمثل القدرة الخاصة على استقراء الصيغة النصية ، فعملية بناء الأسلوب تعتمد على ربط الاختيارات اللغوية بقيمتها الجمالية ، وحينئذا تكون مهمة المتلقي الروحية لفك النص لغويا وتركيبيا ثم إعادة بنائه دلاليا للوصول إلى بؤرة النص وغايته متابعا دواله وفضاءاته المتاحة له وفقا لثقافته وأحاسيسه من خلال تفسيره الإشارات اللغوية للنص ، وتدرجه التعبيري وصولا إلى الاتساق في النص الذي يعكس على ذوقه نوعا من الانطباع الجمالي والاحساس بالمتعة الفنية .

وخلاصة ذلك : أنه ينبغي على الباحث الألسني الالتزام بمعرفة كيفية استخدام الرموز اللغوية سواء كانت نفسية أم ذهنية ، وقدرته على تفسير نشأة الصيغ التي بنيت عليها لغة النص ؛ لأن عمل الألسني يعتمد على أسس ابرزها : دراسة قدرة المتكلم على إنتاج جمل غير محدودة من قواعد محدودة وتفسير ذلك على وفق أسس منهجية تنبثق من ذات المنهج ، أي نقل ثوابت اللغة إلى حاضر يتمثل فيه النص دلاليا مؤثرا ومثيرا ، باعتماد المنطق اللغوي في تفسير الظاهرة النصية إلى جانب استنباط القواعد التي تتمكن من توليد جمل صحيحة وهذا ما لخصّه تشومسكي بقوله : ((ان على النظرية اللسانية بصفة خاصة أن تعكف على العلاقات بين مجموع الجمل والجمل الموجودة عند الملاحظة وان تحاول شرحها ؛ إنها بعبارة أخرى مدعوة إلى شرح قدرة المتكلم على إرسال الجمل الجديدة وتفسيرها وعلى رفض مقاطع أخرى جديدة على أنها مرغوبة انطلاقا من تجربة لسانية محدودة)) [20] ؛ فالمتكلم لا ينطق اعتباطا ولكنه يصدر عن قدرة وملكة تنظم الإنجاز اللغوي على وفق معايير داخلية تكفل صحة النظام اللغوي واعتباره معيارا تحكميا يستقر في القدرة الكامنة ويتمثله المتكلم ضمنا وإن لم يصرح به ، لأن قواعد اللغة الكامنة في عقل أهل اللغة يكتسبها الفرد في طفولته ، تتخذ أشكالا لغوية تجسدها عملية الكلام قادرة على ضبط نظامه اللغوي ، أما المتكلم فهو المنجز للشكل اللغوي على وفق بنية عميقة تستبطن القواعد ضمنا في تنسيق يتوافق فيه التمثل الدلالي [المعنى] مع الشكل النحوي المناسب

---

[20] مدخل في اللسانيات ، ص172 .

له ، وبذلك يعد النص اللغوي المتكامل هو ذلك النص الذي يحظى بتوافق بين قدرة المتكلم ومثاليته اللغوية وقدرته الكامنة المكونة لمخزونه اللغوي .

ومهما تكن الأشكال اللغوية ومهما اختلفت دلالتها فإن البحث الألسني نظر إليها من مستوياتها الأساسية الثلاثة [الصوتي والصرفي والتركيبي] وبعبارة أدق فإن كل نص متمثل في تحول المعاني إلى كلمات والكلمات إلى أصوات وكتابة يمكن رسمها بالمخطط الآتي :

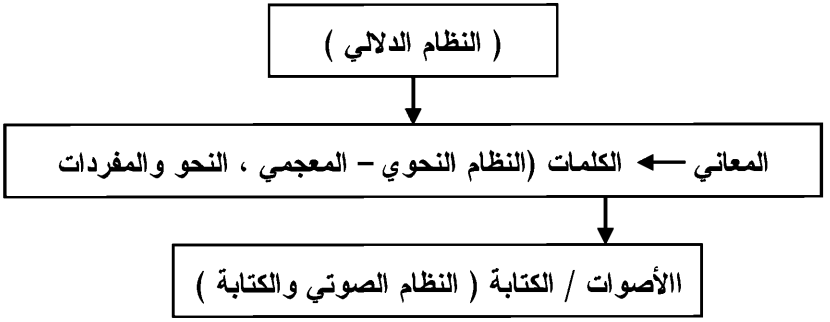

أي أن الاتساق يقوم بين ذلك كله ، وإذا تحقق الاتساق بكونه مفهوما دلاليّا فإنه يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة في داخل النص ، وأبرز أدوات الاتساق : الإحالة ونعني بها أن العناصر اللغوية في داخل النص لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل ، كالضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقاربة ، وهذه لا تخضع لقيود نحوية بل لقيود دلالية وهي وجود تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه وتتمثل الإحالة بنوعين إحالة نصيّة وإحالة مقامية .

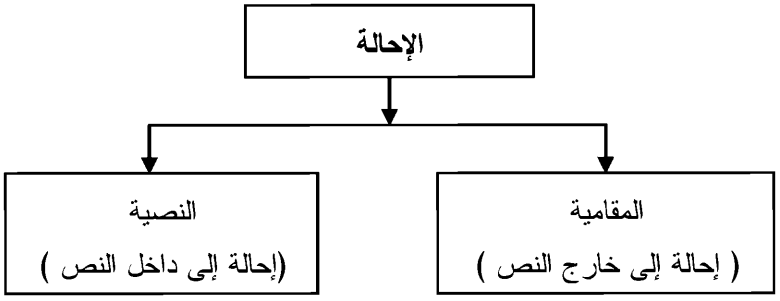

أما العنصر الثاني فهو الاستبدال ، وهي عملية تتم في داخل النص بتعويض عنصر بعنصر آخر كأن يحل الضمير محل الاسم الظاهر وتتم عملية الاستبدال في المستوى النحوي المعجمي بين كلمات وعبارات ، وهذا خلافا للإحالة التي تتم في المستوى الدلالي ؛ إلا أن أهمية الاستبدال تتجلى في كونه وسيلة أساسية تعتمد على اتساق النص ، وعلى سبيل المثال أقول : كتابي ممزقٌ لا أستطيع القراءة فيه ← يستبدل بقولي سأشتري كتابا آخر جديدا لأتمكن من القراءة .

استبدلت الجملة الاسمية بجملة فعلية ، ويمكن التمثيل بالشاهد القرآني الآتي للغرض البلاغي نفسه :

قال تعالى { الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ }[21] يقابله قوله تعالى في غرض إباحة الطلاق نفسه في الشاهد الأول : { فَلَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ }[22] .

فالشاهد الأول كان غرضه الإباحة عَبَّر عنه بجملة أسمية .

والشاهد الثاني غرضه الإباحة أيضا لكن استبدلت به جملة فعلية ، هكذا .

---

[21] سورة البقرة ، الآية (229) .

[22] سورة البقرة ، الآية (231) .

ومن أدوات الاتساق أيضا الحذف ، ويتم في داخل النص بوجود عنصر مفترض في النص السابق يطلق عليه القرينة أو الدليل وهذا شرط لابد منه لقبول الحذف ، وهو لا يختلف عن الاستبدال كثيرا مع فرق بينهما يسير هو أن الاستبدال يترك أثرا في النص أما الحذف فلا يخلِّف أثرا ، أقول مثلا : اشتريت كتابا .

فيسألني آخر : كم ثمنه ؟

يأتي الجواب بلا علاقة بين السؤال والجواب من حيث الماهية / فالجواب مثلا / خمسة دراهم .

أما المكوِّن الأخر في عملية الاتساق فهو : الوصل ، ويقصد به تحديد الطريقة التي يتم فيها ربط اللاحق بالسابق بانتظام ، أي تعلق الألفاظ ببعضها أو الجمل بعضها ببعضها الآخر لأن النص جمل متتالية متعاقبة تدرك بوصفها وحدة متماسكة تحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة بين أجزاء النص ، ويختلف مظهر الوصل عن الإحالة والاستبدال والحذف بكونه لا يتضمن إشارة موجهة نحو البحث المفترض فيما سبق أو يلحق .

ولعلّ أدوات العطف ، واستئناف الجمل فيما بينها ومجيئها سببا لبعضها كقول الشاعر :

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكهم

ان السفينة لا تمشي على يبس

من الشواهد على مظهر الوصل .

وأما الاتساق المعجمي فيمثل النظهر أو المكون الخامس لمظاهر الاتساق النصي ، وهذا يختلف تماما عن جميع ما سبق لأنه لا يتحدث

عن عنصـــر مفترض ولا عن وسيلة شكلية (نحوية) للربط بين عناصر النص ؛ ويشمل هذا الاتساق المعجمي نوعين أساسيين هما : التكرير ، والنظام .

فأما التكرير فيتطلب إعادة عنصر معجمي أو مرادف له أو شبهه أو مطلق أو اسم عام فمثلا نقول :

شعرت بالتعب عند صعود الجبل

الجهـــد
التعـــب
التسلـــق
الصعود
الكتـــاب
القلـــم

فالجهد والتعب مترادفان ، والصعود والتسلق مترادفان .

أما الكتاب والقلم فهما مطلقان أو عامان لا علاقة لهما بهما .

أما النظام فهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو القوة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك ، فنجد في قوله تعالى :{ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ }[23] أن الذكر والأنثى غير مترادفين لكنهما يمكن وجودهما في خطاب واحد في أداء معنى نصِّي معين مفهوم وهكذا مع كل الكلمات المتضادة ، تضادها لا يعني عدم إمكانية ربطها واحتوائها في داخل نص

---

[23] سورة النساء ، الآية (11) .

واحد تحكمه علاقات نسقية تجعله مفهوما مقبولا ، وفي قول امرئ القيس أوضح من دليل على ذلك حين يقول :

مكــرٍ مفــرٍ مقبــل مدبــر معــا كجلمود صخر حطّه السيل من علِ

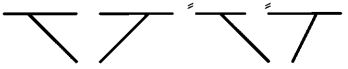

تضاد تضاد

وقد يشكل التضاد عنصر صعوبة عند بعض القراء لكن القارئ المدرك لأسرار اللغة وعلاقاتها النسقية يتمكن من تجاوز هذه الصعوبة بخلق سياق تترابط فيه العناصر المعجمية معتمدا حدسه اللغوي ومعرفته بمعاني الكلمات إلى غير ذلك من قدراته اللغوية ، لتكون وسائل الاتساق مجتمعة في نص ما هي الوسيلة لإدراكه جملة فجملة مقطعا فمقطعا ... الخ .

وعود على بدء فإن توصيف نص ما على وفق مستوياته اللسانية الثلاثة كان محط اهتمام علمائنا قديمهم وحديثهم وفي هذا البحث أرى اننا معنيون بالوقوف عند توصيفها حديثا ليس تجاوزا للقديم بل على العكس فعلماؤنا أغنوا اللغة بمستوياتها كافة في مصنفاتهم اللغوية والنحوية والصرفية وكتب العلل وعلوم البلاغة .

لذا وجدت ضرورة إشباع البحث بما يتلاءم وعنوانه ، فوجد ، ان المستوى الصوتي حديثا إنما ينضم تحت علمين هما الفونيطقيا والفونولوجيا ، فأما الأول فقد تطور في إطار الثقافة اللسانية الإنكليزية أساسا عند الكسندر ميكيفل بل وجونز وهنري سويت معتمدا الوصف الفيزيائي والفسلجي لأصوات اللغة ، أي إخضاع دراسة الصوت البشري لمعطيات العلم الحديث كالفيزياء والفسلجة .

أما الفونولوجيا فهي علم تشكل في إطار اللسانيات البنيوية في حلقة براغ حتى تطورت مفاهيمه على يد سوسير ، ويقوم هذا على أساس التقابل والاختلاف بين الفونيمات ، أما الدراسات اللسانية العربية فقد

اهتمت بدراسة الأصوات انطلاقا من البنيوية الوصفية ، وقد اعتمد اللسانيون العرب على ركيزتين أساسيتين للوصف العام للصوت هما : المخارج والصفات وقد أشبع سيبويه ولغويو العرب هاتين الركيزتين بالبحث الوافي ، وتحت مظلة المستوى الصوتي يندرج المستوى الصرفي القائم على رصد للتغيرات الطارئة على صيغة من الصيغ وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولهـــا : تغيير صرفي يتعلق بالاشتقاق .

وثانيها : تغيير صرفي صوتي يتمثل في تأثر التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفا .

وثالثها : تغيير صوتي بحت يتعلق بتعامل الأصوات[24].

وهنا يستوقفنا اللسانيون العرب وموقفهم من النظرية الصرفية العربية القديمة ، متهمين إياها بالقصور وغلبة الدراسات النحوية على الصرفية عند العرب ، زاعمين أن العرب القدامى قصروا جهودهم فيها على تغيرات الصنعة وأحكامها ويرى كمال بشر أن العرب اعتمدوا فكرة الأصل وفكرة النظام[25] . أما تمّام حسّان[26] فقد حاول رسم الخطوط المنهجية للنظام الصوفي عند العرب في محاولة لجعلها دعائم ثلاث هي :

1 – مجموعة المعاني الصرفية وتصريف الصيغ .

2 – مجموعة المباني – بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات .

3 – مجموعة العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجود ارتباط بين المباني وبعض القيم الخلافية أو التقابلية .

---

[24] ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث / الدكتور الطيب البكوشي ، ص19 .

[25] ينظر : دراسات في علم اللغة / القسم الثاني ، 108 .

[26] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص33–86 .

أما المستوى التركيبي فقد شكلت النظرية النحوية المنظومة الكبرى في المصنفات العربية منذ القرن الثاني الهجري بوصف العربية واستقرائها .

أما جهود اللسانيين العرب فقد توجهت بالنقد متكئين على مفاهيم لسانية غربية دعتهم إلى أن يطالبوا بدراسة النحو دراسة شكلية بعيدا عن جوهر النظرية النحوية العربية ، كذلك وجدوا في الإعراب مشكلة تزيد من صعوبة اللغة وتقيد من انتشارها فانحرفوا إلى دراسة الكلام بوصفه بناء شكليا ، وكان على اللسانيين الدخول إلى مفهوم الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية في المستوى التركيبي ، وخلصت إشكالات اللسانيين في دراسة هذا المستوى إلى انقسامهم إلى فريقين : فريق دعا إلى إلغاء الإعراب ، وفريق رأى في الإعراب أنه في صميم اللغة العربية ومن أهم سماتها .

أما الجملة فقد حاول اللسانيون العرب تحديدها وأولوها اهتماما تجاوز كونها صورة لفظية للفكرة أو وظيفتها رافضين منطقية الجملة ، فنجد عبد الرحمن أيوب يرفض تفسيرات النحاة لحالات حذف المبتدأ والخبر ويرى أن الإعراب يكون واحدا إذا احتوت الجملة على العناصر نفسها والوظائف التركيبية نفسها .[27]

أما تمّام حسّان فأقام رأيه في الجملة على العلاقات السياقية ومفهوم التعليق مستفيدا من آراء عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم ، ويرى أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل اللساني معرفا إياه بكونه إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية .[28]

---

[27] ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي ، ص162 .

[28] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص189 .

ومما لا شكَّ فيه أن الكلمة هي محور السياق ودراسة العلاقات بين الكلمات هي أساس النحو الوظيفي أي مبدأ العلاقات التوزيعية وصولا إلى العلاقات التركيبية ، وقد امتد هذا إلى المستوى الدلالي القائم على مبدأ العلاقات الاستبدالية باعتماد مبدأ الاختيار منطلقا ألسنيا في تحديد الظاهرة اللغوية من خلال قانون الترابط والتبعية بين مادة اللغة وموضوعها والنظر إلى التركيب نظرة دلالية تستوعب كل عناصره على أساس التنسيق الكامل بين وجود العنصر الوظيفي والمطلب الدلالي الذي استدعاه ، ذلك لأنه البنية المشكلة في النمط المناسب قد توزعت الأدوار الوظيفية فيها بمقتضى الدلالة فاختلاف البنيات التشكيلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالي وفقا لحالات الاستعمال ووظيفة الظاهرة اللغوية تتحد وبالقدرة الإيحائية الخاصة في سياق معين .

إن إعادة وصف المستويين التركيبية والدلالي على وفق أسس اللسانيات ترتب عليها إشكالات منهجية لم يتمكنوا من خلالها التوفيق بين الثوابت اللغوية العربية ومصطلحات المنهج اللساني لذا دعوا إلى دراسة هذين المستويين دراسة شكلية وإلغاء كثير من الثوابت كظاهرة الإعراب وأقسام الكلام والعلامة الإعرابية ، وخلاصة ذلك كله ان مبدأ الوصف وارتباطه بالموضوعية عند اللسانيين العرب لم يحقق حيادية المنهج ولا سيما أنهم استمدوا فكرة الوصف من المنهج الإنكلوأمريكي نزوعا نحو الإنثروبولوجي والسلوكي السائدين في ذلك المنهج ، مما انسحب إلى إجراءات منهجية من قبيل الاستقراء والملاحظة والتصنيف والتقعيد ؛ وبذلك نقف عند ركيزتين أَساسيَّتين في البحث اللساني العربي هما : المعيارية والوصفية محاولين إيجاد هيكل بنيوي لوصف اللغة العربية بالاعتماد على أسس لسانية غربية .